

## قواعد التفسير

القواعد هي: الأمور الكلية المنضبطة التي يستخدمها المفسر في تفسيره، ويكون استخدامه لها إما ابتداءً، ويبني عليها فائدة في التفسير، أو ترجيحاً بين الأقوال (1). ويمكن استنباط هذه القواعد من كتب التفسير، وكتب اللغة، والبلاغة، والأصول. وتنقسم هذه القواعد إلى قسمين: **القواعد العامة**، والقواعد الترجيحية، وبينهما تداخل ظاهر عند التأمل.

أولاً: القواعد العامة

المراد بهذه القواعد: القواعد التي يمكن أن يعملها المفسر عندما يفسر آية من القرآن. ويبدو على بعض هذه القواعد أنها بمثابة الفوائد، ومنها ما يكون لغوياً، ومنها ما يكون أصولياً، ومنها ما يكون بلاغياً ...

وسأذكر جملة منثورة من هذه القواعد من غير تبويب وترتيب، نظراً لقلّة ما سأذكره منها، وما هي إلا أمثلة لهذه القواعد:

- 1 - قال ابن القيم: «المعهود من ألفاظ القرآن أنها تكون دالة على جملة معان»
  - 2 - قال الشنقيطي: «تقرّر عند العلماء أن الآية إن كانت تحتل معاني كلها صحيح تعيّن حملها على الجميع، كما حققه بأدلة الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن تيمية في رسالته في علوم القرآن» (1).
  - 3 - ما أبهم في القرآن فلا فائدة في بحثه.
- قال الشنقيطي: «ففي القرآن العظيم أشياء كثيرة لم يبينها الله لنا ولا رسوله، ولم يثبت في بيانها شيء، والبحث عنها لا طائل تحته ولا فائدة فيه».
- 4 - إذا عرف تفسير القرآن من جهة النبي صلى الله عليه وسلم فلا حاجة إلى قول من بعده .
  - 5 - قول الصحابة مقدم على غيرهم في التفسير، وإن كان ظاهر السياق لا يدل عليه؛ لأنهم أعلم بمعاني القرآن، والسبب الذي فيه نزل، وما أريد به.

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: {وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ قَامَنَ  
وَاسْتَكْبَرْتُمْ} [الأحقاف: 10].

قال مسروق: والله ما نزلت في عبد الله بن سلام، وما نزلت إلا بمكة، وما أسلم عبد الله  
إلا بالمدينة، ولكنها خصومة خاصم محمد صلى الله عليه وسلم بها قومه، قال فنزلت:  
{قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ قَامَنَ  
وَاسْتَكْبَرْتُمْ} قال: فالتوراة مثل القرآن، وموسى مثل محمد صلى الله عليه وسلم فأمنوا  
بالتوراة وبرسولهم، وكفرتهم به. وقال سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن سلام وابن عباس:  
الشاهد عبد الله بن سلام، وبه قال مجاهد، وقتادة، والضحاك، والحسن، وابن زيد.  
قال الطبري:

«والصواب من القول في ذلك عندنا أن الذي قاله مسروق في تأويل ذلك أشبه بظاهر  
التنزيل؛ لأن قوله: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي  
إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ} في سياق توبيخ الله . تعالى ذكره . مشركي قريش احتجاجاً عليهم  
لنبيه صلى الله عليه وسلم، وهذه الآية نظيرة سائر الآيات قبلها، ولم يجر لأهل الكتاب  
ولا لليهود قبل ذلك ذكر، فتوجه هذه الآية إلى أنها فيهم نزلت، ولا دلّ على انصراف  
الكلام عن قصص الذين تقدم الخبر عنهم معنى، غير أن الأخبار قد وردت عن جماعة  
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ذلك عني به عبد الله بن سلام وعليه  
أكثر أهل التأويل، وهم كانوا أعلم بمعاني القرآن، والسبب التي نزل فيه، وما أريد به،  
فتأويل الكلام إذ كان ذلك كذلك، وشهد عبد الله بن سلام وهو الشاهد من بني إسرائيل  
على مثله، يعني على مثل القرآن، وهو التوراة، وذلك شهادته أن محمداً مكتوب في  
التوراة أنه نبيّ تجده اليهود مكتوباً عندهم في التوراة، كما هو مكتوب في القرآن أنه  
نبي» (1). [88]

6 - إعراب القرآن ينبغي أن يكون على أفصح الوجوه، ولا يفسر بمجرد الاحتمال  
النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما.

مثال: في قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ} [الأعراف: 56]، ذكر ابن القيم قول من قال: إنه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ كأنه قال: إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين، ثم رد على هذا القول من وجوه وذكر أحدها، وهو: «أن الشيء أعم من المعلومات، فإنه يشمل الواجب والممكن، فليس في تقديره ولا في اللفظ به زيادة فائدة يكون الكلام بها فصيحاً بليغاً، فضلاً عن أن يكون بها في أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة، فأى فصاحة وبلاغة في قول القائل في حائض وطامت وطالق: شيء حائض، وشيء طامت، وشيء طالق؟ وهو لو صرح بهذا لاستهجنه السامع. فكيف يقدر في الكلام مع أنه لا يتضمن فائدة أصلاً؟»

### قواعد في العموم:

أ. حذف المتعلق يفيد العموم النسبي (3)؛ أي: يفيد تعميم المعنى المناسب له، ويدخل في ذلك العموم ما كان سياق الكلام جاء من أجله، وهو فرد من أفراد هذا المعنى العام. ومن أمثله قوله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [البقرة: 183]. [90]

فالمتعلق بالفعل «تتقون» محذوف، ويمكن تقدير عدة متعلقات؛ مثل: تتقون الله، تتقون النار، تتقون المحارم (4).

ب. إذا دخلت (ال) على الأوصاف، وأسماء الأجناس، فإنها تفيد استغراق من يشمله هذا الوصف أو الاسم.

مثال الوصف: قوله تعالى: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ} إلى قوله: {أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} [الأحزاب: 35].

يدخل في هذه الأوصاف كل ما تناوله معاني الإسلام، والإيمان، والفنوت، والصدق ... إلخ.

مثال اسم الجنس: قوله تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى} [المائدة: 2].

فيشمل البر جميع أنواع الخير، وتشمل التقوى كل ما يلزم اتقاؤه (1).

ج النكرة في سياق النفي، والنهي، والشرط، والاستفهام، تفيد العموم.

مثال سياق النفي: قوله تعالى: {يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا} [الانفطار: 19] يعم كل نفس، وكل شيء.

مثال سياق النهي: قوله تعالى: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: 22] تشمل أي ند جعل الله.

مثال سياق الشرط: قوله تعالى: {وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ} [النحل: 53] تشمل أي نعمة عند العبد.

مثال سياق الاستفهام: قوله تعالى: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ} [فاطر: 3] تشمل أي خالق غير الله (2). [91]

د . المفرد المضاف يفيد العموم.

ومن أمثله قوله تعالى: {وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ} [الضحى: 11]، وقوله: {وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا} [إبراهيم: 34] فإنها تشمل كل نعمة أنعمها الله على عبده.

ومن أمثله: قوله تعالى: {وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ} [القمر: 50].  
فالأمر، يشمل كل أمر كوني قدرتي (1).

هـ الفعل المضارع إذا جُزم أو نُفي بـ (لا) فإنه يفيد العموم.

مثاله: قوله تعالى: {وَلَا تُقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: 195].

قال الطاهر بن عاشور: «ووقع فعل «تلقوا» في سياق النهي يقتضي عموم كل إلقاء باليد إلى التهلكة ...» (2).

و. ومن صيغ العموم وألفاظه الواردة في القرآن . وهي كثيرة .:

كل، وجميع، وأجمعون، وكافة، ومن وما الشرطية والاستفهامية، والموصولة والمصدرية، والجمع المضاف، واسم الجمع، كالقوم، والذي، والتي ... إلخ.

فهذه الألفاظ إذا جاءت فإنها تدل على العموم، وذكر شواهدنا يطول.

إنَّ المشددة المكسورة تفيد التعليل:

مثل قوله تعالى: {اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ} [الحج: 1]  
والمعنى: اتقوا ربكم؛ لأن زلزلة الساعة شيء عظيم (3).  
الفاء تفيد التعليل:

مثل قوله تعالى: {قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَرَلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ} [البقرة: 222]. [92]  
وقوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [المائدة: 38].  
ففي الأولى: لعلة كون المحيض أذى.

### ثانياً: القواعد الترجيحية

المراد بالقواعد الترجيحية: القواعد التي نعملها عند الترجيح بين أقوال المفسرين.  
ويكون استعمال هذه القواعد في حالتين:

الأولى: ترجيح أحد الأقوال على غيره.  
الثانية: رد أحد الأقوال.

### متى يكون الترجيح؟

التفسير المنقول إما أن يكون مجمعاً عليه، أولاً.  
فإن كان مجمعاً عليه؛ فلا حاجة إلى الترجيح. والإجماعات في التفسير كثيرة، وقد ذكر  
بعضها في مبحث (الإجماع في التفسير)، ومنها:

1 - تفسير اليوم الموعود بيوم القيامة في قوله تعالى: {وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ} [البروج: 2]  
(1).

2 - تفسير المغضوب عليهم باليهود، والضالين بالنصارى (2).  
وإن كان مختلفاً فيه، فالاختلاف نوعان:

الأول: اختلاف تضاد: مثل تفسير قوله تعالى: {يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ} [الأنفال: 6].

قيل: المجادل هم المسلمون، وقيل: هم الكفار.

وفي مثل هذا النوع يعمل بقواعد الترجيح لبيان القول الصواب في الآية.

الثاني: اختلاف تنوع: وقد سبق بيان أمثله.

وفي هذا النوع يعمل بقواعد الترجيح لبيان القول الأولى إن احتاج الأمر إلى ذلك وإن كانت الآية تحتل المرجوح. [94]

### طريقة المفسرين في عرض التفاسير المنقولة:

لما كان الترجيح لا يأتي إلا في الاختلاف بنوعيه، فإن المفسرين لهم ثلاث طرق في حكاية هذا الاختلاف:

الأولى: حكاية الاختلاف دون بيان الراجح من الأقوال؛ كتفسير الماوردي وابن الجوزي.  
الثانية: حكاية الاختلاف مع بيان الراجح دون ذكر مستند الترجيح؛ كتفسير ابن عطية.  
الثالثة: حكاية الاختلاف مع بيان الراجح والقاعدة الترجيحية التي هي سبب الترجيح، كتفسير الطبري والشنقيطي.

ومع أهمية هذا الموضوع، فإنك قلّ أن تجد له مبحثاً خاصاً في مقدمات المفسرين، وغيرها.

وقد أشار إليه العز بن عبد السلام (ت: 660هـ) في كتابه الموسوم بـ (الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز) حيث ذكر بعض القواعد الترجيحية دون ذكر أمثلة لها (1).

وذكر المفسر محمد بن أحمد بن جزي الكلبى (ت: 741هـ) في مقدمة تفسيره اثني عشر وجهاً في الترجيح (2).

أما استعمال القواعد الترجيحية في ثنايا التفسير فقد حاز قصب السبق فيها شيخ المفسرين الإمام ابن جرير الطبري، وقد كان له في الترجيح بالقواعد طريقان:  
الأول: أن يذكر القاعدة الترجيحية بنصها عند ترجيحه لقول في التفسير.

الثاني: أن لا ينص على القاعدة بعينها ولكن يرجح بها؛ كقاعدة: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» (3)، فهو يرجح بناء على هذه القاعدة، ولا ينص عليها. [95]

- ونظراً إلى كون الإمام ابن جرير هو أول من أعمل هذه القواعد في تفسيره بكثرة واضحة جداً، فإني أرى أن أسرد لك عباراته في بعض القواعد:
- 1 - غير جائز ادعاء خصوص في آية عام ظاهرها إلا بحجة يجب التسليم لها (1)؛ أي: أن الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصه (2).
  - 2 - التأويل المجمع (3) عليه أولى بتأويل القرآن (4).
  - 3 - الكلمة إذا احتملت وجوهاً لم يكن لأحد صرف معناها إلى بعض وجوهاها دون بعض إلا بحجة (5).
  - 4 - إنما يوجه كلام كل متكلم إلى المعروف في الناس من مخارجه دون المجهول من معانيه (6).
  - 5 - أولى التأويلات بالآية ما كان عليه من ظاهر التنزيل دلالة مما يصح مخرجه في المفهوم (7).
  - 6 - غير جائز ترك الظاهر المفهوم من الكلام إلى باطن لا دلالة على صحته (8).
  - 7 - إلحاق بعض الكلام ببعض إذا كان له وجه صحيح أولى من القول بتفرقه واعتراض جملة بينه وبينه (9). [96]
  - الذي هو أولى بكتاب الله عزّ وجل أن يوجه إليه من اللغات الأفضح الأعراف من كلام العرب دون الأنكر الأجهل من منطقتها (1).
  - 9 - غير جائز الاعتراض بالشاذ من القول على ما قد ثبت حجته بالنقل المستفيض (2).
- ومن القواعد التي استعملها ولم ينص عليها:
- 1 - العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (3).
  - 2 - الترجيح بدلالة السياق (4).
- وبعد، فهذه بعض القواعد التي استعملها ابن جرير، وقد حاولت نقل عبارته وإن تكررت بعض القواعد، ولذا فإنك تستطيع أن تسبك هذه القواعد، وتضعها في جمل واضحة بعد جمعها وتنقيحها (5).

والمراد في هذا المبحث بيان بعض القواعد المرجحة التي يستفاد منها في ترجيح الأقوال، ولذا فيكفي في أمثلة هذه القواعد مطلق المثال دون التحقيق في صحته (6). ثم إن المثال قد تتنازعه قاعدتان، ويصلح أن يكون مثالا لهما. وقد يترجح قول بإعمال قاعدة، ويترجح آخر بإعمال قاعدة أخرى. وهذه القواعد تعتبر الأصل في الترجيح إلا إذا دل دليل على عدم استخدامها في هذا الموضوع، فكل قاعدة يستثنى منها، فيقال: يكون الترجيح بالأغلب من لغة العرب، إلا إذا دلّ الدليل على إرادة غيره ... وهكذا في بقية القواعد، فتنبه لهذه الملحوظات. [97]

### القواعد الترجيحية:

- 1 - ما يتعلق منها بالعموم في القرآن.
- 2 - ما يتعلق منها بالسياق القرآني.
- 3 - ما يتعلق منها برسم المصحف.
- 4 - ما يتعلق منها بالأغلب من لغة العرب.
- 5 - ما يتعلق منه بالمعاني الشرعية في القرآن.
- 6 - ما يتعلق منها بتصريف اللفظ.
- 7 - ما يتعلق منها بالتقديم والتأخير.
- 8 - ما يتعلق منها بظاهر القرآن.
- 9 - ما يتعلق منها بطريقة القرآن وعادته.
- 10 - ما يتعلق منها بإجماع الحجة أو قول الأكثر من الصحابة والتابعين.
- 11 - ما يتعلق منها بالاستعمال العربي.
- 12 - ما يتعلق منها بالسنة النبوية.
- 13 - ما يتعلق منها بالتأسيس والتأكيد.
- 14 - ما يتعلق منها بعود الضمير إلى أقرب مذكور.
- 15 - ما يتعلق منها بتوافق الضمائر.
- 16 - ما يتعلق منها بالتقدير وعدمه.



1 - ما يتعلق بالعموم في القرآن

وفيه قاعدتان:

أ. الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصه: [98]

ب. العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

شرح القاعدتين مع الأمثلة:

أ. الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصه:

أخبار الله في القرآن تأتي في كثير من الأحيان عامة غير مخصصة، وقد يذكر بعض المفسرين أقوالاً هي في معناها مخصصة لهذا العموم، فيقال في مثل هذا: (الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصه) (1).

مثال: قوله تعالى: {وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ} [البلد: 3].

قيل: آدم وولده.

وقيل: إبراهيم وولده.

وقيل: عام في كل والد وما ولد.

قال ابن جرير الطبري: «والصواب من القول في ذلك ما قاله الذين قالوا: إن الله أقسم

بكل والد وولده؛ لأن الله عم كل والد وما ولد.

ب. العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب:

إذا قيل في آية: إنها نزلت في كذا، فهذا لا يعني أنها تقصر على هذا السبب، بل المراد

هنا الألفاظ، ولذا تعمم هذه الألفاظ وإن كان السبب خاصاً (2). [99]

مثال قوله تعالى: {إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ} [الكوثر: 3].

قيل: نزلت في العاص بن وائل السهمي.

وقيل: نزلت في عقبة بن أبي معيط.

وقيل: نزلت في جماعة من قريش.

قال ابن جرير الطبري: «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب أن يقال: إن الله تعالى ذكّره أخبر أن مبعوض رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الأقل الأذل المنقطع عقبه، فذلك صفة كل من أبغضه من الناس، وإن كانت الآية نزلت في شخص بعينه» (3).  
مثال: قوله تعالى: {أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ} ... [البقرة: 19].  
قال الشنقيطي: «والآية التي نحن بصدها وإن كانت في المنافقين، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص الأسباب» (4).

## 2 - ما يتعلق بالسياق القرآني

إن النظر في سياق الآية من حيث سباقها ولحاقها يعين على تعيين القول الراجح، وقد اهتم كثير من المفسرين بالسياق في ترجيح أحد الأقوال أو ردها لمخالفتها السياق، وقد يكون اللفظ عامّاً محتملاً لأكثر من معنى فيحدد بالسياق أحد هذه المعاني؛ لأنه أولى به وأقرب إليه، مع أن غيره من الأقوال محتمل.

مثال: قوله تعالى: {عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ} [البقرة: 187].

ففي تأويل: {مَا كَتَبَ اللَّهُ} قيل: هو الولد.

وقيل: ليلة القدر.

وقيل: ما أحله الله لكم ورخص لكم.

## 3 - ما يتعلق برسم المصحف

المراد أن رسم المصحف يرجح أحد الأقوال المذكورة في الآية، ويرد الآخر لمخالفته الرسم.

مثال: قوله تعالى: {سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى} [الأعلى: 6].

قيل في (لا) قولان:

الأول: أنها نافية.

الثاني: أنها ناهية.

ويترجح الأول؛ لأن رسم (تنسى) في المصحف بإثبات الألف المقصورة، والفعل المضارع إذا تقدمت عليه (لا) الناهية جزمته، فإذا جزم وفي نهايته حرف علة حُذِف، ولما كان حرف العلة هنا غير محذوف دل على أنّ (لا) هنا غير ناهية. قال القرطبي: «والأول هو المختار . أي: كونها نافية؛ إن الاستثناء من النهي لا يكاد يكون إلا مؤقتاً، وأيضاً فإن الياء مثبتة في جميع المصاحف، وعليها القراء» (1).

4 - ما يتعلق بالأغلب من لغة العرب

إنما يحمل كلام الله على الأغلب المعروف من لغة العرب، دون الأتكر المجهول أو الشاذ.

وذلك أن يكون للكلمة في لغة العرب أكثر من معنى، فيختار المفسر المعروف الأغلب إلا أن يقع دليل على غير ذلك.

مثال: قوله تعالى: {لَا يَدُونُ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا} [النبأ: 24].

5 - ما يتعلق بالمعنى الشرعي

لما كان القرآن نازلاً بلغة العرب، فإنه قد وقع فيه من الألفاظ ما لها دلالات خاصة في الشرع لم تكن معروفة قبل عند العرب، وهذه الألفاظ هي مصطلحات وأسماء شرعية، وقد أُلّف فيها كتب؛ ككتاب «الزينة في الكلمات الإسلامية» لحمدان الرازي (ت: 322هـ).

ومن هذه الألفاظ الجنة والنار، الصلاة والزكاة، العمرة والحج، البعث والنشور، وغيرها من الكلمات التي صار لها مدلول خاص عند المسلم، فإذا سمع أحد هذه الألفاظ تبادر إلى ذهنه المعنى الشرعي لها.

والمقصود هنا أنه إذا اختلف المعنى الشرعي والمعنى اللغوي فإن المقدم المعنى الشرعي؛ لأن القرآن نزل لبيان الشرع لا لبيان اللغة، إلا أن يكون هناك دليل يترجح به المعنى اللغوي، فيؤخذ به.

6 - ما يتعلق بتصريف اللفظة

معرفة تصريف اللفظة وإرجاعها إلى أصلها يعين في بيان الراجح من الأقوال، ورد ما كان غير صواب.

ولا شك أن الألفاظ تختلف معانيها باختلاف تصريفها وإن كانت من مادة واحدة مثل (قسط وأقسط).

فقسط بمعنى جار، ولم يعدل، ومنه قوله تعالى: {وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا} [الجن: 15].

وأقسط بمعنى عدل، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} [المائدة: 42].

7 - ما يتعلق بالتقديم والتأخير

الأصل في الكلام تقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بحجة يجب التسليم لها.

قال أبو جعفر النحاس: «التقديم والتأخير إنما يكون إذا لم يجز غيرهما» (1).

وقال أبو عمرو الداني: «التقديم والتأخير لا يصح إلا بتوقيف أو بدليل قاطع» (2).

8 - ما يتعلق بظاهر القرآن

المراد من هذا أن ظاهر القرآن لا يجوز العدول عنه إلا بدليل يجب الرجوع إليه، أو كما قال الإمام ابن جرير: «غير جائز ترك الظاهر المفهوم من الكلام إلى باطن إلا بدليل» (1).

مثال: قوله تعالى: {وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ} [البقرة: 45].

قال ابن جرير: «يعني بقوله جل ثناءه: {وَإِنَّهَا} وإن الصلاة، فالهاء والألف في «إنها» عائدتان على الصلاة.

وقد قال بعضهم: إن قوله: {وَإِنَّهَا} بمعنى إجابة محمد صلى الله عليه وسلم، ولم يجز ذلك بلفظ الإجابة ذكر، فتجعل الهاء والألف كناية عنه، وغير جائز ترك الظاهر

المفهوم من الكلام إلى باطن لا دلالة على صحته» (2).

9 - ما يتعلق بطريقة القرآن

والمراد هنا أن اختيار التأويل الموافق لطريقة القرآن الكلية أو الأغلبية أولى من غيره. وهذا يعني أن طريقة القرآن تُرَجِّح إحدى التأويلات على غيرها، وقد تُرَدُّ بعض الأقوال لأنها على غير طريقة القرآن ومعهوده في الاستعمال.

مثال: قوله تعالى: {إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ} [الطارق: 8].

في مرجع الضمير في {رَجْعِهِ} قولان:

الأول: أنه يعود إلى الإنسان، ويكون المعنى: قادر على رده للحياة بعد موته.

الثاني: أنه يعود إلى الماء، ويكون المعنى: قادر على رد الماء إلى الصلب. 10 - ما

يتعلق بإجماع الحجة أو قول الأكثر من الصحابة والتابعين

استخدام ابن جرير في ترجيحاته إجماع الحجة. وهو قول الأكثر عنده. استخدمه في ترجيح أحد الأقوال أو في تخطئتها.

مثال: قوله تعالى: {ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ} [البقرة: 199].

قيل: الأمر لقريش، والناس من عداهم.

وقيل: الأمر للمسلمين، والناس وإبراهيم عليه السلام، وهو قول الضحاك.

#### 11 - الترجيح بالاستعمال العربي

المراد بهذه القاعدة أن الاستعمال العربي للفظة أو الأسلوب يكون دليلاً في ترجيح أحد الأقوال على غيرها.

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: {قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا} [البقرة: 69].

رد ابن جرير قول من قال: فاقع: سوداء شديدة السواد.

#### 12 - الترجيح بالسنة النبوية

لا شك أن تفسير النبي صلى الله عليه وسلم مقدم على تفسير غيره، ولكن قد يكون في

النصوص احتمال؛ فيستند المفسر على السنة النبوية لبيان الأقوى منها، ومن ذلك ما

ورد في قوله تعالى: {يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ} [ق: 30].

أورد ابن جرير في معنى قوله تعالى: {هَلْ مِنْ مَزِيدٍ} قولين:

الأول: أنها بمعنى: النفي، بمعنى: ما من مزيد؛ لأنها قد امتلأت، وكان قولها هذا من باب التأفف من هؤلاء الكفار الذي ألقوا فيها.

الثاني: أنها بمعنى: الاستزادة، وأنها تطلب مزيداً إن كان هناك مزيداً.

### 13 - التأسيس أولى من التأكيد

المراد بهذه القاعدة أن الكلام إذا دار بين التأسيس والتأكيد حُمِلَ على التأسيس.

ومن أمثلة هذه القاعدة قوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ

فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [النحل: 97].

للعلماء في المراد بالحياة الطيبة قولان:

الأول: أنها في الدنيا.

الثاني: أنها في الآخرة، بدخول الجنة.

### 14 - الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور

المراد بهذه القاعدة أن الضمائر . ويلحق بها ما يناسب قاعدة الضمير من أسماء الإشارة وما شابهها . إذا احتمل عودها إلى أكثر من مذكور، فالأصل عودها إلى أقرب مذكور .

من أمثلة رجوع الضمير لأقرب مذكور قوله تعالى: {عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ

\*سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ \* لَهُ

مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ}

### 15 - الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتت (1)

المراد بهذه القاعدة أن الضمائر التي يحتمل رجوعها إلى مرجع واحد، ويحتمل توزيعها على أكثر من مرجع، فإن الأولى رجوعها إلى مرجع واحد؛ لأن في توزيعها على أكثر

من مرجع تفكيكاً للنظم.

ومن أمثلة هذه القاعدة قوله تعالى: {لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً

وَأَصِيلاً} [الفتح: 9]، اختلف العلماء في مرجع الضمائر في قوله: {وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ}

بعد إجماعهم على أن الضمير في {وَتُسَبِّحُوهُ} عائد إلى الله سبحانه وتعالى.

فقال بعض العلماء: مرجع الضمائر إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقال آخرون: مرجعها إلى الله سبحانه.

16 - الأصل عدم التقدير ولا يلجأ إليه إلا بحجة يجب الرجوع إليها تثبت هذا

المحذوف (1)

المراد بهذه القاعدة أن الخطاب إذا كان يفهم من غير حاجة إلى تقدير مقدر فلا معنى لهذا التقدير.

ومن أمثلة هذه القاعدة قوله تعالى: {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ} [المائدة: 33].